

قرارات

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

قرار وزاري رقم ٩٦٥ لسنة ٢٠٢٣

بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٣٠

باعتتماد تعديل تخطيط وتقسيم قطعة الأرض بمساحة ١٤٤ فدانًا

بما يعادل ٦٥٦,٩ م٢ الكائنة بتوسعات مدينة الشيخ زايد

والمضافة بالقرار الجمهوري رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٧

المخصصة للسادة / شركة الفواد وتاج مصر للتنمية العقارية

لإقامة مشروع (عمرانى متكملاً)

والسابق اعتماده بالقرار الوزاري رقم (٤٦٤) بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن إنشاء المجتمعات

العمرانية الجديدة ؛

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ و لاحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ و لاحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل مجلس إدارة هيئة

المجتمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل مجلس الوزراء ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٩ بتعيين وزير الإسكان

والمرافق والمجتمعات العمرانية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم (٢٣٢) الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧ بشأن اعتماد

القواعد والاشتراطات البنائية المؤقتة لمناطق المخططات التفصيلية بالمدن والمجتمعات

العمرانية الجديدة ووفقاً لأحكام قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ و لاحته التنفيذية ؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة الصادر بجلسته رقم (١٦٣) بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢ وبالموافقة على تخصيص قطعة الأرض رقم (١) بمساحة (١٣٢) فدانًا الواقعة بمنطقة القرار الجمهوري رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٧ بتوسعت مدينة الشيخ زايد لإقامة نشاط عمراني متكامل لصالح السادة / شركة الفؤاد وناتج مصر للتنمية العقارية بالضوابط الواردة بقرار مجلس الإدارة ؛

وعلى خطاب قطاع التخطيط والمشروعات الصادر برقم (٣١٠١٩) بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٠ إلى جهاز تنمية مدينة الشيخ زايد المتضمن الموافقة الفنية على طلب الشركة بتطبيق نظرية الحجوم على قطعة الأرض شريطة عدم تعدد قيود الارتفاع المحددة من القوات المسلحة بالمنطقة وكذا الحفاظ على معامل الاستغلال الخاص بقطعة الأرض مع العرض على لجنة التسعير لتحديد قيمة العلاوة المستحقة على تطبيق هذه النظرية ؛

وعلى محضر استلام قطعة الأرض المؤرخ ٢٠٢٢/٧/٤ بمساحة فعلية مقدارها ٩٠,٣٩٥م٢ مؤشرًا عليه بتعديل المساحة طبقاً للخطاب الوارد إلى قطاع التخطيط والمشروعات برقم (٦٩٩) بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٥ لتصبح ٤٦٥٦,٩م٢

وعلى عقد البيع الابتدائي المبرم بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٥ بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وشركة الفؤاد وناتج مصر للتنمية العقارية على بيع قطعة الأرض بمساحة ٩٠,٣٩٥م٢ بما يعادل ١٣٠,٧ فدان بتوسعت مدينة الشيخ زايد لإقامة نشاط عمراني متكامل ؛

وعلى ملحق عقد البيع الابتدائي المذكور ٢٠٢٢/٩/٥ المحرر بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٧ بين هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وشركة الفؤاد وناتج مصر للتنمية العقارية وذلك بإضافة مساحة ٥٥٥م٢ وبالتالي أصبحت المساحة المعامل عليها ٤٦٥٦,٩م٢

وعلى البرنامج الزمني للمشروع المعتمد بتاريخ ٤/٥/٢٠٢٣

وعلى القرار الوزارى رقم (٤٦٤) الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١ باعتماد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض بمساحة ١٤٤ فدانًا بما يعادل ٢٦٠٤٦٥٦,٩٥ م٢ الكائنة بتوسعت مدينة الشيخ زايد والمضافة بالقرار الجمهورى رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٧ والمحصصة لشركة الفولاذ وتاج مصر للتنمية العقارية لإقامة مشروع عمرانى متكملاً؛ وعلى طلب المفوض من شركة الفولاذ وتاج مصر للتنمية العقارية الوارد إلى قطاع التخطيط والمشروعات برقم (٤١٤١٧٩) بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٦ لاستصدار القرار الوزارى المائل بناءً على قرار منح حوازز للمشروعات الاستثمارية المتوعدة بالمدن الجديدة؛

وعلى كتاب المفوض من شركة الفولاذ وتاج مصر للتنمية العقارية الوارد إلى قطاع التخطيط والمشروعات برقم (٤١٩٥٤٠) بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١١ المرفق به لوحات المشروع المعدلة لمراجعتها واعتمادها؛

وعلى الإقادة بسداد الشركة المصارييف الإدارية المستحقة نظير المراجعة الفنية واستصدار القرار الوزارى المعدل الوارد برقم (٤٢٠٤٨٣) بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٩؛

وعلى كتاب جهاز تنمية مدينة الشيخ زايد الوارد إلى قطاع التخطيط والمشروعات برقم (٤٢٢٠٣٣) بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٨ المرفق به لوحات المشروع المعدلة بعد المراجعة والاعتماد وكمال موقف قطعة أرض المشروع؛

وعلى التعهدات المقدمة والمؤقعة من مفوضى الشركة المخصوص لها قطعة الأرض؛

وعلى جدول عدم الممانعة من استصدار القرار الوزارى المعدل؛

وعلى الموافقة الفنية لقطاع التخطيط والمشروعات ب الهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز تنمية مدينة الشيخ زايد بعد مراجعة المستندات والرسومات المقدمة من المفوض من السادة / شركة الفولاذ وتاج مصر للتنمية العقارية باعتماد تعديل وتحطيط وتقسيم قطعة الأرض بمساحة ١٤٤ فدانًا بما يعادل ٢٦٠٤٦٥٦,٩٥ م٢ الكائنة بتوسعت مدينة الشيخ زايد والمضافة بالقرار الجمهورى رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٧ المحصصة للسلة/شركة

الفؤاد وتابع مصر للتنمية العقارية لإقامة مشروع (عمرانى متكامل) والسابق اعتماده بالقرار الوزارى رقم (٤٦٤) بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١ ووفقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقرار الوزارى رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٩ .

وعلی مذكرة السيد د. مهندس معاون وزير الإسكان المشرف على قطاع التخطيط والمشروعات بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/١٦ المنتهية بطلب استصدار القرار الوزاري المعروض ؟

١٢

مادة ١ - تعديل تخطيط وتقسيم قطعة الأرض بمساحة ١٤٤ فدانًا بما يعادل
١٠٥٦,٩ م٢ (ستمائة وأربعة آلاف وستمائة وستة وخمسون متراً مربعاً و
٩٠/١٠٠ م٢) الكائنة بتوسعت مدينة الشيخ زايد والمضافة بالقرار الجمهوري
من المتر المربع) لسنة ٢٠١٧ والمخصصة للسادة / شركة الفؤاد وناتج مصر للتنمية العقارية
رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٧ واعتبارها ملكاً للمشروع (عمرانى متكامل) والسابق اعتماده بالقرار الوزارى رقم (٤٦٤)
بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١ وذلك طبقاً للحدود الموضحة على الخريطة المرفقة بهذا القرار
والعقد المبرم بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٥ وملحقه المحرر بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١٧ ، والتي تعتبر
جميعها مكملة لهذا القرار .

مادة ٤ - تلتزم الشركة المخصصة لها قطعة الأرض بعدم عرض وحدات المشروع للحجز أو البيع أو الإعلان عن المشروع إلا بعد موافقة الهيئة ووفقاً للقواعد والضوابط المتبعة في هذا الشأن ، مع الالتزام بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨٤ لسنة ٢٠٢٢ الخاص بإدراج ضوابط بيع وحدات مشروعات التطوير العقاري وإعداد ملحق للعقد المبرم يتضمن هذه الضوابط ، وفي حالة مخالفة ذلك يتم إلغاء هذا القرار واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة في هذا الشأن .

مادة ٣ - تلزم الشركة المخصص لها قطعة الأرض بالتعهد الموقع من المفوض منها بأن منطقة الخدمات بالمشروع لخدمة قاطني المشروع فقط . وفي حالة التخديم

من الخارج يتم إعادة تسعير المنطقة بواسطة اللجان المختصة بالهيئة وفي حالة مخالفة ذلك تتخذ الإجراءات القانونية المناسبة .

مادة ٤ - تلتزم الشركة المخصصة لها قطعة الأرض بالتعهد الموقع من المفوض منها بأنه لم يتم البيع أو التصرف في أي وحدة من وحدات منطقة التعديل وفي حالة ثبوت خلاف ذلك يلغى القرار الوزاري ويعتبر كأن لم يكن .

مادة ٥ - تلتزم الشركة المخصصة لها قطعة الأرض بالتعهد الموقع من المفوض منها عن تناسب كميات المياه المقررة للمشروع مع عدد الوحدات المزمع إقامتها ووفقاً للوحة المخطط وتحمل وحدتها آلة تبعات طبقاً لذلك .

مادة ٦ - تلتزم الشركة المخصصة لها قطعة الأرض بالتعهد الموقع من المفوض منها بعدم القسم لاستصدار تراخيص البناء خارج منطقة قيد الارتفاع المسموح به إلا بعد الحصول على موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة ، كما تتعهد بسداد أي رسوم تطلب لهذا الغرض .

مادة ٧ - تلتزم الشركة المخصصة لها قطعة الأرض بالتعهد الموقع من المفوض منها بعدم تعارض التعديلات محل القرار مع كافة بنود العقود المبرمة بينها وبين مالكي / قاطني وحدات المشروع وفي حالة ثبوت خلاف ذلك يلغى القرار الوزاري ويعتبر كأن لم يكن .

مادة ٨ - تلتزم الشركة المخصصة لها قطعة الأرض بالاشتراطات البنائية المعمول بها كحد أقصى وبشرط عدم تجاوز قيود الارتفاع المسموح بها من قبل وزارة الدفاع .

مادة ٩ - تلتزم الشركة المخصصة لها قطعة الأرض بتقديم الرسومات التنفيذية والمواصفات الفنية لأعمال شبكات المرافق في إطار المخطط المقدم والمساحة المتعاقدة عليها والبرنامج الزمني المعتمد لدراستها واعتمادها من الهيئة قبل البدء في التنفيذ .

مادة ١٠ - تلتزم الشركة المخصصة لها قطعة الأرض بموافقة جهاز المدينة المختص بالمستندات اللازمة لاستخراج التراخيص طبقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية .

مادة ١١ - تلتزم الشركة المخصصة لها قطعة الأرض بتنفيذ المشروع على المساحة الواردة بالمادة (١) من القرار بعد استخراج التراخيص الواردة بالمادة (١٠) من القرار ووفقاً للشروط المرفقة والفرض المخصص لها الأرض ، وبمراجعة البرنامج الزمني المعتمد من الهيئة ، وفي حالة ثبوت ما يخالف ذلك يلغى هذا القرار ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة .

مادة ١٢ - تلتزم الشركة المخصصة لها قطعة الأرض باعتماد رسومات وتصميم ومواصفات أعمال شبكة الاتصالات بالمشروع من الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات .

مادة ١٣ - تلتزم الشركة المخصصة لها قطعة الأرض بتوفير أماكن شحن للسيارات الكهربائية في حالة طلبها أو الموافقة على إقامتها بالمشروع من الجهات المختصة .

مادة ١٤ - تلتزم الشركة المخصصة لها قطعة الأرض بتوفير أماكن انتظار للسيارات طبقاً للشروط المرفقة بالقرار والكود المصرى للجرارات وتعديلاته .

مادة ١٥ - تلتزم الشركة المخصصة لها قطعة الأرض باستخدام أنظمة الطاقة الشمسية على النحو المعمول به بالهيئة حالياً .

مادة ١٦ - ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي ل التاريخ نشره ، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

صدر في ٣٠/٤/٢٠٢٣

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

أ.د. مهندس / عاصم عبد الحميد الجزار

الشروط المرفقة

بالقرار الوزارى المرفق باعتماد المخطط التفصيلي المعدل للمشروع المقدم من شركة القواد وتابع مصر للتنمية العقارية على قطعة الأرض المخصصة للشركة قطعة رقم (١) منطقة القرار الجمهورى رقم ٧٧ لسنة ٢٠١٧ بمساحة ٦٥٦,٩٥ م٢ بما يعادل ١٤٤,٠٠ فدانًا والواقعة بمنطقة توسيعات مدينة الشيخ زايد لإقامة مشروع عمرانى متكامل والسابق اعتماده بالقرار الوزارى رقم ٤٦٤ بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١

مساحة المشروع :

إجمالي مساحة المشروع ٦٥٦,٩٥ م٢ أي ما يعادل ١٤٤ فدانًا .

مكونات المشروع :

- ١ - الأراضي المخصصة للاستعمال السكنى بمساحة ٢٨١,٩ م٢ أي ما يعادل ٧١,٩٩ فدان وتمثل نسبة (٥٠٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع ، بإجمالي مساحة مبنية بالدور الأرضى (F.P) ٣٢٠٦,٦ م٢ وتمثل نسبة (١٧٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .
- ٢ - الأراضي المخصصة للخدمات بمساحة ٢٦٣٣٢٦,٠٢ م٢ أي ما يعادل ١٥,٠٨ فدان وتمثل نسبة (٤٧٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .
- ٣ - الأراضي المخصصة للمسطحات الخضراء وممرات المشاة والمسطحات المائية بمساحة ١٢٢٨٣٨,٣٤ م٢ أي ما يعادل ٢٩,٢٦ فدان وتمثل نسبة (٢٠,٣٢٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .
- ٤ - الأراضي المخصصة للطرق الداخلية وأماكن انتظار السيارات بمساحة ٢٧٠٦٥٠,٠٥ م٢ أي ما يعادل ١٦,٨٢ فدان وتمثل نسبة (١١,٦٨٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .
- ٥ - الأراضي المخصصة للطرق الخارجية بمساحة ٤٥٥٦٠,٦٤ م٢ أي ما يعادل ١٠,٨٥ فدان وتمثل نسبة (٧,٥٣٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .

أولاً- المساحة المخصصة للإسكان :

الأراضي المخصصة للاستعمال السكّنى بمساحة ٢٨١,٩ م٢ أي ما يعادل ٧١,٩٩ فدان وتمثل نسبة (٥٠٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع، بإجمالي مساحة مبنية بالدور الأرضي (F.P) ٣٢٠,٦ م٢ وتمثل نسبة (١٧٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع، وتنقسم إلى:

٨- أراضي الفيلات والنماظج السكنية بمساحة ٢١٣٧٦م٢ أي ما يعادل ٢٨,٩٠ فدان وتمثل نسبة (٢٠,٧٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع ، طبقاً للجدول الآتي :

B- أراضي العمارت بمساحة ٤٢,٦٠ فدان وتمثل نسبة (٢٩,٥٩٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع ، طبقاً للجدول الآتي :

٥- حدائق بالدور الأرضى للعمارات بمساحة ١٩٩٥,٩م٢ أي ما يعادل ٤٩ فدان وتمثل نسبة (٣٤٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .

الاشتراطات البنائية لأراضي الإسكان :

- (أ) نسبة الأراضي المخصصة للإسكان لا تزيد عن (٥٠٪) من إجمالي مساحة الأرض .
- (ب) النسبة البنائية لا تزيد عن (٤٠٪) من المساحة المخصصة للإسكان .
- (ج) لا تزيد أطوال блوكات المخصصة للاستعمال السكني (قطع أراضي) عن ٢٥٠ م مقيمة من محور البلوك وفي حالة زيادة طول البلوك عن ٢٥٠ م يتم عمل ممر بعرض لا يقل عن ٦م ولا تزيد المسافة من محور الممر ونهاية البلوك عن ١٥٠ م وطبقاً لقانون البناء الصادر برقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها .
- (د) يتم احتساب النسبة البنائية بأراضي الفيلات على المساحة التي تحقق نسبة الواجهة للعمق (٢:١) وباقى المساحة منطقة خضراء .
- (ه) يتم الالتزام بتوفير أماكن انتظار سيارات طبقاً للكود المصري للجراجات وتعديلاته ، ويسمح باستخدام مناطق الردود بقطع أراضي الفيلات في انتظار السيارات .
- (و) تم الموافقة بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٣ برقم (٣١٠١٩٠) على تطبيق نظام الحجوم على المشروع عن طريق زيادة عدد الأدوار لمباني العمارت لتصل إلى (أرضي + ٣ أدوار متكررة وأرضي + ٤ أدوار) بما لا يخالف قيد الارتفاع المقرر للمنطقة .
- (ز) معامل الاستغلال الأصلي للمشروع لا يزيد عن ٦٠، وتم زيادة معامل الاستغلال إلى ٦٦ للمشروع طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم ١٨٠ لسنة ٢٠٢٣ مع الالتزام بجميع الضوابط والاشتراطات الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة .
- (ح) يسمح بإقامة مرفق خدمات دور السطح (مسطح ٢٥٪ من مسطح الدور الأرضي بحد أقصى) وبما لا يشكل في مجموعها وحدة سكنية طبقاً للمادة رقم (١٠٤) من اللائحة التنفيذية لقانون البناء الصادر برقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، وبما لا يتعارض مع قيود الارتفاع المسموح بها من قبل القوات المسلحة بالمنطقة .

(ط) المسافة بين العمارت لا تقل عن ٠٠١م وفى حالة عدم وجود فتحات بالواجهات الجانبية يمكن أن تقل عن المسافة إلى ٠٠٦م .

(ي) الردود داخل قطع الأراضى السكنية : ٠٣م أمامى ، ٠٣م جانبى ، ٠٦م خلفى وفي حالة أن طول واجهة القطعة أقل من ٢٢,٥م فيمكن أن يصل الردود الجانبى ٢,٥م من جانب واحد فقط .

(ك) يسمح بإقامة دور بدروم بالمبانى السكنية يستخدم بالأنشطة المصرح بها فقط والمعمول بها بالهيئة .

(ل) يتم ترك ردود ٠٦م كحد أدنى من الحدود الخارجية (جار - طريق) وحد المبانى داخل أرض المشروع .

(م) تتبع الشركة بعد التقدم لاستصدار تراخيص البناء خارج منطقة قيد الارتفاع المسموح به إلا بعد الحصول على موافقة هيئة عمليات القوlets المسلحة ، كما تتبع بعد سداد أي رسوم تطلب لهذا الغرض .

جدول يوضح الأرصدة المسموح بها والمستخدمة إسكان + خدمات :

المساحة بعد إطباق ٣ طوابق على مطابق إدارة الديون المبنية (م٢)	المستخدم من الرصيدة النقدية	المستخدم من الرصيد السكاني	المساحة بعد إطباق ٣ طوابق على مطابق إدارة الديون المبنية (م٢)	ب.م.أ
٦,٨	٦٥٢٩٩	٤٠٥٧٣٢,٠	٤٧١٠٣٧,٦	B.U.A

تم احتساب إجمالي المسطحات البناءية للإسكان بالإضافة جزء من المسطحات البناءية الإضافية المسموحة لمنطقة الخدمة بعد تطبيق قرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم ١٨٠ لسنة ٢٠٢٣ (١٠٪ المسموحة لمنطقة السكنية والخدمية) .

ثانياً- المساحة المخصصة للخدمات :

الأراضي المخصصة للخدمات بمساحة ٢٠٢م٢ أي ما يعادل ١٥,٠٨ فدان

وتمثل نسبة (١٠,٥٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع ، طبقاً للجدول التالي :

الخدمات	احتياطى لـ سقطات بـ ٨,٠٠٠	احتياطى لـ ٨,٠٠٠	الاحتياطى لـ ٨,٠٠٠		مساحة القراءة (م٢)	مساحة القراءة الإضافي (م٢)	الاحتياطى لـ ٨,٠٠٠	الاحتياطى لـ ٨,٠٠٠
			الاحتياطى لـ ٨,٠٠٠	الاحتياطى لـ ٨,٠٠٠				
معدل التوزيع	٩٦٠٠,٠	٣٠%	٣٠%	٣٠%	٨٠٠٠,٠	٣٤٠٨,٠	٣٤٠٨,٠	٣٤٠٨,٠
	٧٢٩,٠	٢٥%	٢٥%	٢٥%	١٣٠٠,٠	٢٤٠,٤	٢٤٠,٤	٢٤٠,٤
معدل التوزيع	٣٩٢٥,٠	٣٥%	٣٥%	٣٥%	٢٨٣٤٦,٧٤	٧٨٣٠,٥٠	٧٨٣٠,٥٠	٧٨٣٠,٥٠
	١٥٠٠,٠	٢٥%	٢٥%	٢٥%	٢٥٣٩,٦	٥٠٦,٥٥	٥٠٦,٥٥	٥٠٦,٥٥
معدل التوزيع	٢٩٢٥,٤	٣٥%	٣٥%	٣٥%	١٩٥٢٦,٣	٥٨٥٦,٣	٥٨٥٦,٣	٥٨٥٦,٣
معدل التوزيع	٤٨٦,٥	٣٥%	٣٥%	٣٥%	١٠٨٠	٣٢٤,٥٠	٣٢٤,٥٠	٣٢٤,٥٠
	٥٤,٥	٢٦٪ ادنى الاحتياطى	٥٤,٥	٥٤,٥	١٦٩,٦٠	٩٤,٠٠	٩٤,٠٠	٩٤,٠٠
معدل التوزيع	١٥٠,٥	-	-	-	١٥٠,٥	١٥٠,٥	١٥٠,٥	١٥٠,٥
	-	-	-	-	٣٤٥٦	٢٤٥٦	٢٤٥٦	٢٤٥٦
	٨١٠٤٤,٤	-	-	-	١٩٨٤,٦٩	٦٣٣٦,٦٢	٦٣٣٦,٦٢	٦٣٣٦,٦٢

الاشتراطات البنائية لأراضي الخدمات :

نسبة أراضي الخدمات تتراوح من (١٢-٨٪) من مساحة المشروع .

يتم الالتزام بالاشتراطات البنائية المحددة لكل نشاط على حدة طبقاً للاشتراطات المعمول بها بالمنطقة .

الالتزام بتوفير أماكن لانتظار السيارات لكل نشاط طبقاً للكود المصري للجراجات وتعديلاته .

تم زيادة أراضي الخدمات إلى (١٥٪) وكذا تم تطبيق نظام الحجوم على مناطق الخدمات بالمشروع في ضوء قرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم ١٨٠ لسنة ٢٠٢٣ ، مع الالتزام بجميع الشروط والضوابط الواردة بالقرار .

يتم ترك مسافة لنقل عن آم من حدود أراضي الإسكان وحتى حدود أراضي الخدمات .

تنبه الشركة أن مناطق الخدمات بالمشروع لخدمة قاطني المشروع فقط وفي حالة التخديم من الخارج أو استخدامها من غير قاطني المشروع يتم إعادة تسعير منطقة الخدمات بواسطة اللجان المختصة بالهيئة ، بعدأخذ الموقفات اللازمة وطبقاً للمتبوع في حينه والقرارات الصادرة في هذا الشأن .

جدول يوضح الأرصدة المسموحة بها بالمناطق الخدمية :

لأنجفي (ج)	لاستفادم (ج)	لا يسمح به بعد تطبيق قرار مجلس إدارة الهيئة بجلسة رقم ١٨٠ لسنة ٢٠٢٣ (ج)	
588.2	81040.4	81628.7	B.U.A

تم نقل جزء من المسطحات البنائية الإضافية المسموحة للخدمات بعد تطبيق قرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم ١٨٠ لسنة ٢٠٢٣ (١٠٪ المسموحة للمنطقة الخدمية) لإجمالي المسطحات البنائية للإسكان .

المقفن المائي المسموح به للمشروع :

آلة هي مقفن مائي مسموح بها لله شرعاً لأثواب	آلة هي مقفن مائي (لامبورجا)	آلة هي مقنفات بقابلية مسموح بها BUA	ذرع الأسكن
١٧٢٦٩٠٠.٣٤١٩	٤.٧٦	٣٦٣٧٩٤.٣	عبدلات و فؤاد

تعهد الشركة واستشاري المشروع عن تناسب كميات المياه المحددة للمشروع مع عدد الوحدات المزمع إقامتها بالمشروع وفقاً للوحة المخطط المقترن منها ويتحملان وحدهما أي تبعات .

تلتزم الشركة بتوفير المياه المعالجة اللازمة لحمام السباحة بمعرفتها بدون المطالبة بأى مقنفات مائية إضافية .

تعهد الشركة بعدم التقدم لاستصدار تراخيص البناء خارج منطقة قيد الارتفاع المسموح به إلا بعد الحصول على موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة ، كما تعهد بسداد أى رسوم تطلب لهذا الغرض .

الاشتراطات العامة

- ١ - النسبة البنائية لا تزيد عن (٤٠٪) من المساحة المخصصة للإسكان ونسبة أراضي الإسكان لا تزيد عن (٥٠٪) من إجمالي مساحة أرض المشروع .
- ٢ - يلتزم المخصص له قطعة الأرض بقيود الارتفاع المفروضة من قبل وزارة الدفاع للمنطقة ، وتعهد الشركة بعدم التقدم لاستصدار تراخيص البناء خارج منطقة قيد الارتفاع المسموح به إلا بعد الحصول على موافقة هيئة عمليات القوات المسلحة ، كما تعهد بسداد أي رسوم تطلب لهذا الغرض .
- ٣ - لا يجوز إقامة أية منشآت في مناطق الردود .
- ٤ - مرفق الخدمات بدور السطح بالمباني السكنية هي الملحقات التي بنيت أعلى سطح البناء مثل آبار السلام والخزانات والغرف الخدمية التي لا تكون في مجموعها وحدة سكنية بل تكون تابعة في استعمالها لباقي وحدات البناء المقفلة المصرح بها على أن لا تزيد في مجموعها عن (٢٥٪) من مسطح الدور الأرضي طبقاً للمادة ١٠٤ من اللائحة التنفيذية لقانون البناء الصادر برقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاتها وووتفقاً لاشتراطات الهيئة .
- ٥ - تتولى شركة / الفؤاد وتاج مصر للتنمية العقارية على نفقتها تصميم وتنفيذ شبكات المرافق الداخلية من (مياه وصرف صحي ورئي وكهرباء وتليفونات وغاز) وتوصيلها بالمباني وذلك طبقاً للرسومات المعتمدة من الهيئة وتقام بتشغيل وصيانة المرافق الداخلية بكلفة أنواعها .

- ٦- تتولى الشركة المشروع على نفقتها الخاصة تنسيق الموقع من ممرات وشبكة الرى وأعمدة الإنارة الداخلية لممرات المشاة وتتنفيذ البردورات والأرصفة والتبليطات والزراعة والتشجير والأعمال الصناعية والتكتسيات وخلافه .
- ٧- تتولى الشركة المشروع على نفقتها الخاصة تنفيذ الطرق الداخلية ورصفها طبقاً للرسومات والمواصفات المعتمدة من الهيئة مع ربط الطرق الداخلية بالطرق الرئيسية .
- ٨- تلتزم الشركة بالسماح لمهندسي الجهاز بمتابعة التنفيذ وإجراء التفتيش الفنى للاشتراطات البنائية والترخيص الصادرة للمبنى وكذا التفتيش الفنى واعتماد العينات الخاصة بشبكات المرافق وفقاً للمواصفات والرسومات المعتمدة من الهيئة وجهاز المدينة .
- ٩- تتولى الشركة اعتماد رسومات ومواصفات أعمال الكهرباء من شركة توزيع الكهرباء .
- ١٠- تتولى الشركة على نفقتها الخاصة صيغة الأعمال الموضحة في الفقرات (٧، ٨، ٩) .
- ١١- يتم الالتزام بتوفير أماكن انتظار سيارات للوحدات والأراضي السكنية والخدمية بالمشروع طبقاً للكود المصرى لمعدلات انتظار السيارات وتعديلاته داخل أرض المشروع .
- ١٢- تلتزم الشركة بتنفيذ المشروع طبقاً لمهل المشروع والبرنامج الزمني المعتمد من الهيئة .
- ١٣- تلتزم الشركة بأخذ الموافقات الازمة من جهات الاختصاص (حملية مدينة - - الخ) .
- ١٤- يتم الالتزام بتوفير أماكن شحن للسيارات الكهربائية فى حالة طلبها أو الموافقة على إقامتها بالمشروع من الجهات المختصة .

- ١٥ - تلزم الشركة باعتماد رسومات وتصميم ومواصفات أعمال شبكة الاتصالات بالمشروع من الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات .
- ١٦ - تلزم الشركة بقانون البناء الموحد الصادر برقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ، والاشتراطات الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٩

طرف أول
معاون السيد الوزير
نائب رئيس الهيئة لقطاع التخطيط والمشروعات
د. مهندس/ ولد عباس عبد القوي

طرف ثان
مفوضاً عن الشركة
د. أيمن عبد الحميد أمين

